قال سألت ابن القاسم عن الرجل المعروف بالظلم للناس
والتعدي عليهم في أموالهم من تعدي السلطان والولاة يدعي
الرجل أنه ظلم في أرض غلب عليها أو غيرها لك من الأموال
والعمال أيقبل منه هؤلاء حتى من قد عرف بالظلم والتعدي أو
لا يقبل كيف الأمر فيه فقال بلغني عن مالك أنه لا يجوز
لا يجوز بشهادة بعض العدول حتى أحسب الناس كان المشهود عليه
ظالما أو غير ظالم لأن الله تبارك وتعالى يقول واشهدوا ذوي عدل
منكم فلا يعجبني لغير العدول أن يجوز شهادتهم حتى أحسب
من الناس قلت فلو أن قوما عرفوا بالغصب لأموال الناس
من تعدي الأمصار على السلطان ثم جاء المدعون أن الضعف
منهم وأعدى بالغصوب البيع هل يرى السبيل طلب الغصب
أحد هم البينة أن غصبه الذي يدعي قبله ولم يحد على حضور
الغصب ومعاينته وهم يشهدون أنهم كانوا يعرفون
الحق للمدعي وهي يدعيه قبله أن يصير يد المطلوب إلى أن صار
إلى المطلوب أتطلق الشهود بالغصب لا يدرون كيف صارت له
الحق الآن كان يتسطيع البينة أن غصبه إياه وكانوا يسمعون
ذلك من غير أن أو عسى الأيذكروا شيئا غير أنهم عرفوا
ذلك في يد المدعى إلى أن صار إلى المطلوب أيلزم المطلوب
حلف له أيجب أن تزال يده عليه بمثل هذه الشهادة قال لا إلا
كان المطلوب معروفا بالظلم وجهت من التعدي على أموال الناس
والغصبة لهم وهو معنى يعرف بالحق الذي وجهت
من شهادة المستضعفين إذا كانوا معروفين بوجه الغصب أخذ حقه
من المطلوب الآن إن ذلك الظالم يبيته عدل على شراء شيء
أو عطية ممن كان ظلمه وتعدى عليه أو يثبت بوجه حق
ينكرونه بعد قلت أرأيت إن جاء بالبينة أنه اشترى منه

بزعم

بزعم المدعي أنه لا البيع الذي باع منه هو من متروكه وسلطوته
وهو ممن يقر له بها وعفوه لو امتنع من مبايعته قال أرى أن
يقبض له البيع إذا أثبت ذلك قلت فهل ترى أن المشتري موضوع
بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وأنه قد عمل ذلك لغيره
قلت فإن زعم البائع أنه إنما دفع إليه الثمن في العلانية ثم دفع
إليه من أخرى منه سرا ولم يجعل الذي منه شيئا قال لا أرى أن يقبل
قوله وعليه دفع الثمن بعد أن يحلف بالله لقد دفع إليه الثمن
كما دفع وقبضه وأشهد عليه بعد ما دفع إليه وسلمه صحيحا
من الأمير الغالب لأموال الناس إذا عرف بظلم الناس يدعون حتى
في بيع شيء لا يقضي فيه إذا اشتروا شيئا من أموالهم فإن
الأمير يكلف البينة على وجه ظهور البينة على الشيء فإن أتى
ببينة والا يكن لم يقض قيل له فإن أقام الأمير البينة أنه اشترى
هذه الدار التي العشرة بمائتي دينار أو الخمسة عشرة مائة دينار حتى
استقر في يده هل ترى الذين شهدوا عنده حاكم بأن البينة أنه اشترى
قال ليس ينبغي لحاكم ولا لسلطان غالب أن يقبل هذه البينة ولا يمضي
قيل له فإن لم يشهد الطالب في حوله ولا تقادم في الشيء إنما اشترى
الغائب حقوقا فدفع له بقوته لكي في حيازة السلطان في وجهه قال لم
لا يقضي له ولو كان اشتراه بالسر لكان أفضل وأقوى قيل له فإن مات
الأمير وهو أمير على ما وصفت لك لم يعزل حتى مات ولم يشهد عليه أحد
بما أثبت أن هذه الدار كانت له هل يكلف الورثة ما كلف أن يوجه أن يثبتوا
بأن شيء قصير البيع يقول لا يكلفون ما كلف أن يوجه وكما الطالب البينة
أن هذا السلطان أن كان غصبه منه بعد أن يقيم البينة أن هذا الشيء
كان له قبل له وما يدريك حال الأمير فيما أكل منه وما غرى وما ترى أنه
مقهور عليه ويكون عليه الأجزة حال الغاصب إلا أن أقام المستحق
البينة أن هذا الشيء له ولم يقم البينة أنه غصبه منه وقد قلت إنه